الأمم المتحدة

S/2021/5



Distr.: General
8 January 2021
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

أولا - مقدمة

1 - طلب إليَّ مجلس الأمن، في قراره 2537 (2020)، أن أقدم، بحلول 10 كانون الثاني/يناير 2021، تقريرا عن مساعيّ الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تروم تحقيق النتائج وتفضي إلى تسوية. وفي ذلك القرار، شجع المجلس أيضا زعيمي طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على موافاة بعثتي للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن الإجراءات التي يتخذانها لدعم الأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة، وطلب إليّ أن أدرج مضامين تلك الإحاطات في تقريري عن المساعي الحميدة. وترد الإحاطتان اللتان قدمهما الزعيمان في المرفق الأول والمرفق الثاني لهذا التقرير.

2 - ويركز هذا التقرير على ما استجد من تطورات في الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، حيث يقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثَتي للمساعي الحميدة بقيادة نائبة مستشاري الخاص المعني قبرص، إليزابيث سبيهار. ويتضمن أيضا آخر المستجدات عن المشاورات التي تجريها بالنيابة عني المسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة، جين هول لوت.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

3 - منذ تقريري السابق عن بعثتي للمساعي الحميدة (S/2020/685)، تراجعت ثقة عامة الجمهور في إمكانية التوصل إلى تسوية عن مستوى كان متدنِياً أصلا. وظل اهتمام وسائط الإعلام منصباً بالأساس على المنازعات المستمرة على الجزيرة وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وعلى عملية انتخاب زعيم جديد للقبارصة الأتراك، وتطور مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثاره في قبرص وما يتصل به من قيود. ولم تسجَّل عن الزعيمين سوى بضع رسائل بناءة أو منسقة يمكن أن تلقى صدى لدى الطائفتين أو تدعم عملية السلام. بل على العكس من ذلك، فقد أدت الانقسامات والخلافات الداخلية في الجنوب، فضلا عن تزايد الاستقطاب فيما يتعلق بانتخابات الزعيم والعمليات السياسية في الشمال، إلى نشأة تحديات إضافية





وأصبحت الطائفتان أكثر انغلاقا على نفسيهما. ولا يزال غياب المفاوضات منذ اختتام المؤتمر المعني بقبرص في عام 2017 دون التوصل إلى حل حاسم يؤجج التوترات السياسية في الجزيرة.

4 - واقد استمر التأثير السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والقيود الناجمة عنها التي فرضتها السلطات في الجانبين على الوضع السياسي والوضع الاجتماعي الاقتصادي في الجزيرة. وفي حين انخفض عدد الحالات في بداية الصيف، سُجلت زيادة بطيئة في أعقاب إعادة فتح نقاط الدخول في الشمال والجنوب، حيث تتركز الحالات في كثير من الأحيان في مناطق محددة وترتبط بالمسافرين من الخارج عوضا عن الانتقال المحلي. وتغير هذا الوضع عندما سُجل ارتفاع مطرد في عدد الحالات، لا سيما في الشمال في أواخر الصيف وفي الجنوب في تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى إعادة اتخاذ تدابير تقييدية مهمة ومحددة الأهداف، شملت الإغلاق المحلي الشامل في مناطق محددة. وظلت المعابر بين جانبي الجزيرة مقيدة تقييدا صارما، حيث أغلقت بعض المعابر تماما بينما فُرضت قيود شديدة على المعابر الأخرى استنادا إلى اشتراطات الاختبار أو غير ذلك من أوجه الحظر. وعلى الرغم من منح استثناءات لبعض فئات الأفراد المقيمين في الشمال أو الجنوب، فقد طرحت تلك التدابير تحديات عملية كبيرة إجمالا فيما يتعلق بالحركة بين الجانبين واستمرار التواصل بين الطائفتين وأنشطة بناء الثقة. وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أدت القرارات غير المنسقة بين الجانبين المتعلقة بفرض تدابير تقييدية إضافية عند المعابر إلى زيادة التوترات السياسية. ويتضمن تقريري الأخير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2021/4) مزيدا من التفاصيل.

5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت سلطات الطائفتين جهودا شتى للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك آثارها على اقتصاديهما. وأعيد فتح نقاط الدخول في 9 حزيران/يونيه في الجنوب وفي 1 تموز/يوليه في الشمال في محاولة لإنعاش قطاع السياحة، وهو أحد المصادر الرئيسية لتوليد الإيرادات في الجانبين. غير أن إيرادات السياحة لدى كلتا الطائفتين سجلت انخفاضا كبيرا، وما زالت الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة بعيدة المدى.

6 - وظلت الاستجابات المؤسسية من الجانبين للفيروس غير منسقة في معظمها. وبينما لوحظ قدر من المساعدة المتبادلة بين الطائفتين، فقد رُفِضت عدة عروض للمساعدة من أحد الجانبين للآخر أو اعتُبرت غير مقبولة لدى الطرف الآخر. ولكن احتُفظ بمستوى متواضع من تبادل المعلومات والتعاون بشأن مسائل محددة وحالات فردية، من خلال اللجنة التقنية المعنية بالصحة المشتركة بين الطائفتين، بتيسير من بعثتي للمساعي الحميدة.

7 - وواصلت الأمم المتحدة تقيدها الدقيق بالتدابير الداخلية الرامية إلى التخفيف من المخاطر المرتبطة بالجائحة من حيث مدة الحجر الصحي واشتراطات الاختبار، وذلك باتباع بروتوكولات أكثر صرامة من الالتزامات المحلية.

8 - وقد أكدتُ في تعليقات أدليت بها للصحافة في 16 أيلول/سبتمبر، عقب بدء الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك في اجتماعات إلكترونية منفصلة مع الزعيمين، التزامي بتنشيط العملية السياسية من أجل التوصل إلى تسوية، وأشرت إلى وجود توافق في الآراء بشأن المضي قدما في المبادرات الدبلوماسية المتعلقة بمحادثات السلام القبرصية بعد إجراء انتخابات الزعيم في الشمال في تشرين الأول/أكتوبر. وشددت أيضا على أهمية وضع تدابير لبناء الثقة وتجنب اتخاذ أي إجراءات انفرادية

من شأنها أن تقوض نجاح المفاوضات في المستقبل. وعلى النحو المتفق عليه سابقا في اجتماعي مع زعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسيادس، وزعيم القبارصة الأتراك آنذاك، مصطفى أكِنجي، في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وكما أشرت في بياني عقب الاجتماع، فقد التزمت بأن أستكشف مع الزعيمين والدول الضامنة إمكانية عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا[1]، وأن أوسع نطاق جهودي من أجل التوصل إلى إطار مرجعي يُتَّخذ منطلقا توافقيا لإجراء مفاوضات تدريجية وهادفة تروم تحقيق النتائج.

9 - وفي طائفة القبارصة الأتراك، اشتدت في الفترة المشمولة بالتقرير وتيرة الدعاية الانتخابية من أجل انتخابات زعيم الطائفة، التي تقرر في آذار/مارس تأجيلها من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر بسبب تفشي جائحة كوفيد-19. وتركزت الخطب والمناقشات إلى حد كبير على الوضع الاقتصادي الصعب، بما في ذلك الأثر الاجتماعي الاقتصادي للجائحة، والمواقف المختلفة للمرشحين بشأن محادثات السلام القبرصية. ومع المضي قدما في الحملة الانتخابية، ازداد التركيز على التوجه المستقبلي للشمال نفسه. وجرت عملية التصويت يومي 11 و 18 تشرين الأول/أكتوبر، وأسفرت عن انتخاب إرسين تتار زعيما جديدا للقبارصة الأتراك.

10 - وعند اختتام انتخابات زعيم القبارصة الأتراك، تواصل السيد أناستاسيادس مع السيد تتار واتفقا على عقد أول اجتماع غير رسمي تحت رعاية نائبة مستشاري الخاص في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وكان ذلك اللقاء فرصة لعقد الزعيمين مناقشة تمهيدية غير رسمية. وعقب الاجتماع، أصدرت الأمم المتحدة بيانا أشارت فيه إلى أن الزعيمين أعربا عن اعتزامهما قبول الالتزام الذي أعلنْتُه باستكشاف إمكانية عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا، في المرحلة المناسبة وعندما يتوافر مناخ مواتٍ. وأدلى الزعيمان كذلك بتعليقات منفصلة للصحافة في ذلك اليوم، حيث ذكر السيد أناستاسيادس أنه أعرب عن اعتزامه المشاركة في اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا يقوم "على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتحاد ذي منطقتين وطائفتين". وأشار السيد تتار إلى أن لديه اعتقادا قويا بأن الوقت قد حان لاستكشاف نهج جديدة من قبيل استخدام مفهوم "المساواة في السيادة" وأن الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا سيمثل فرصة هامة أمام القبارصة الأتراك "لطرح أفكار جديدة".

11 - وتصاعدت التوترات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بشأن المطالبات المتعلقة بالتنقيب عن الهيدروكربونات والمناطق البحرية، بما في ذلك مسألة تعيين الحدود البحرية ذات الصلة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى توتر شديد في العلاقات بين الطرفين، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة في المنطقة وخارجها. وفي محادثاتي مع الطرفين، بما في ذلك الدولتان الضامنتان اليونان وتركيا، حثثتهما على اتخاذ خطوات لتخفيف حدة التوتر والدخول في حوار من أجل حل خلافاتهما بطريقة سلمية.

12 - واستمرت التطورات المتعلقة بفاروشا، التي ورد بيانها في تقريري السابق عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2020/682)، على مدى الأشهر الماضية، مما أسفر عن مشادّات وزيادة انعدام الثقة بين الجانبين. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، وعقب مؤتمر صحفي مشترك عقده رئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، والسيد تتار، أعلنا فيه إتاحة وصول جمهور القبارصة الأتراك إلى خط فاروشا الساحلي، شددتُ على ضرورة تجنب اتخاذ أي إجراءات انفرادية يمكن أن تثير التوترات في الجزيرة وتقوض

(1) اجتماع غير رسمي لزعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك والدول الضامنة والأمم المتحدة.

إمكانية العودة إلى الحوار أو نجاح المحادثات في المستقبل. ودعوتُ كذلك جميع الأطراف إلى الدخول في حوار من أجل حل خلافاتهم، وكررت الإعراب عن استعدادي للجمع بين الأطراف. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أُتيح الوصول إلى جزء من الشاطئ سيرا على الأقدام عبر الجزء المسيّج من المدينة، مما أثار احتجاجات متعددة من قِبل طائفة القبارصة اليونانيين، ولا سيما في منطقة معبر ديرينيه/ديرينيا. وأعربت جمهورية قبرص عن قلقها الشديد إزاء تلك التطورات وعرضت المسألة على مجلس الأمن. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، ناقش المجلس مسألة فاروشا في مشاورات مغلقة وأصدر بيانا رئاسيا أكد فيه من جديد وضع فاروشا على النحو المبين في القرارات السابقة الصادرة عن المجلس، بما في ذلك القرار 550 (1984) والقرار 789 (1992)، وكرر تأكيد أنه ينبغي عدم اتخاذ أي إجراءات فيما يتعلق بفاروشا لا تتفق مع تلك القرارات، وأعرب عن قلقه العميق إزاء الإعلان عن فتح خط فاروشا الساحلي، ودعا إلى العدول عن هذا الإجراء، وتجنب أي إجراءات انفرادية يمكن أن تثير التوترات في الجزيرة.

13 - وزار السيد أردوغان فاروشا في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، بصحبة السيد تتار، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية السابعة والثلاثين لإعلان الاستقلال من جانب واحد. وأدلى السيد أردوغان والسيد تتار ببيانين شجعا فيهما سكان البلدة السابقين على التقدم بطلبات للحصول على ممتلكاتهم عن طريق لجنة الممتلكات غير المنقولة، وأشار السيد تتار إلى أن ذلك سيعالج، في رأيه، الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. ورحبت حشود في الشمال بالزيارة وبالاحتفال بالذكرى السنوية، بينما أعربت بعض جماعات القبارصة الأتراك عن اعتراضها. وفي الجنوب، أثارت الزيارة والبيانان استنكار السيد أناستاسيادس وتصريحات بأن تلك الأحداث قد وقعت ”لنسف احتمال تهيئة المناخ الملائم“ لاستئناف عملية السلام. كما أصدر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوسيب بوريل، وكذلك وزارة الخارجية في اليونان، بياني إدانة. وكما ورد أيضا في تقريري الأخير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، فقد نُظمت احتجاجات على جانبي الجزيرة ردا على الأحداث، وأصدرت منظمات المجتمع المدني في الطائفتين بيانات تندد بالزيارة وتبعاتها.

14 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل زعماء وممثلو الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية عقد اجتماعات إلكترونية واستأنفوا اتصالاتهم الشخصية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث اجتمعوا تحت رعاية سفارة سلوفاكيا. وفي بيان مشترك أصدرته السفارة عقب الحدث، ”أكدوا من جديد دعمهم لالتزام الزعيمين بقبول مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الداعية إلى عقد مؤتمر غير رسمي خماسي الأطراف“. وشدد المشاركون على أنه في ظل ”الظروف الصعبة الراهنة“، من المهم مواصلة ”تعزيز تدابير بناء الثقة على مختلف المستويات والحوار السياسي، وهما أداتان تقرّبان بين الطائفتين“.

15 - ورغم القيود المفروضة على الحركة فيما يتصل بكوفيد-19، وعدم وجود عملية سلام نشطة، فقد بدأت بعض الأنشطة أو استؤنفت في الأشهر الماضية. على سبيل المثال، واصلت المبادرة الشعبية المتعددة الطوائف، ”وحِّدوا قبرص الآن“، عقد مجموعات الحوار على الإنترنت، كما شرعت في تقديم تدريب للناشطين الشباب. وإضافة إلى ذلك، أُطلقت أول محطة بث صوتي ثلاثية اللغات في قبرص، ”محادثات الجزيرة Island Talks“، برؤية تتوخى إقامة ”قبرص ديمقراطية ومتعددة الثقافات يقودها العقل والاحترام“. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، بُثَّت المحطة في 34 بلدا، وقدمت ستة برامج (ثلاثة باللغة الإنكليزية، واثنان باللغة التركية، وواحد باللغة اليونانية) وتستعد لتقديم المزيد.

16 – وواصل المسار الديني لعملية السلام في قبرص، في الذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، أداء دوره تحت رعاية سفارة السويد في دعم التزام الزعماء الدينيين ببناء السلام والمصالحة، والتصدي لحالات التخريب والاستفزاز في أماكن العبادة، وإصدار تصريحات علنية تتصدى لمظاهر الكراهية بدعوات إلى الحرية الدينية والتعايش والسلام. ولا يزال أحد الشواغل الرئيسية للزعماء الدينيين هو وضع دور عبادتهم حاليا وفي المستقبل واستمرار عدم توافر الصيانة والحماية المناسبتين لتلك الأماكن، وفقا لمبادئ الحق في حرية الدين أو المعتقد. وإضافة إلى ذلك، وبمناسبة حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني والذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، ركز المسار الديني على حقوق المرأة والمساواة، بسبل منها عقد حلقة دراسية شبكية بشأن موضوع "العنف ضد المرأة والفتاة، وحرية الدين أو المعتقد، والمساواة بين الجنسين" في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر بالتعاون مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ثالثا – حالة العملية: المشاورات

17 – فيما يتعلق بالمشاورات الجارية بالنيابة عني، واصلت السيدة لوت إجراء حوارها مع الأطراف في المؤتمر المعني بقبرص في إطار الجهود الرامية إلى تقييم الأوضاع من أجل التحضير لعقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا، على أمل أن يمهد هذا الاجتماع الطريق لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية دائمة لمشكلة قبرص في المستقبل المنظور.

18 – وقامت السيدة لوت بزيارتها الثامنة إلى قبرص في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر، وعقدت اجتماعين منفصلين مع الزعيمين في 1 كانون الأول/ديسمبر. وشاركت كذلك في مناقشات عبر الهاتف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أجرَت مكالمات منفصلة مع زعيمي الطائفتين ومستشاريهما أو ممثليهما. وإضافة إلى ذلك، تحاورت السيدة لوت مع ممثلي الدول الضامنة، تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا في المؤتمر المعني بقبرص.

رابعا – حالة العملية: أنشطة بعثَتي للمساعي الحميدة

19 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلتُ شخصيا مع مجموعة من المحاورين بشأن الحالة في الجزيرة وحولها. وعلى وجه الخصوص، أجريتُ مناقشات مع الزعيمين، ومع الدول الضامنة والأطراف الأخرى المعنية، لاستكشاف مدى تقبل فكرة عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا، وبشأن تطورات الأوضاع في فاروشا. وقد عرقلت جائحة كوفيد-19 أنشطة التوعية في الجزيرة وأعاقت قدرة البعثة على عقد اجتماعات ومناقشات بين الطائفتين طوال الفترة المشمولة بالتقرير، التي اتسمت بتباعد متزايد بين الطائفتين. وعلى الرغم من القيود، ظل إجراء الحوارات وأنشطة التوعية ممكنا، لا سيما عن طريق المنصات الإلكترونية، وقد أجرت نائبة مستشاري الخاص وبعثتي للمساعي الحميدة اتصالات منتظمة مع مجموعة متنوعة من المحاورين في الطائفتين، بمن في ذلك الزعيمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وممثلو أوساط الأعمال وأعضاء السلك الدبلوماسي، من قبيل النظراء من البنك الدولي، مع التركيز على أمور منها التطورات في الجزيرة وحولها، واحتمالات استئناف المفاوضات والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وجرى كذلك التواصل بانتظام مع محاورين من الاتحاد الأوروبي، داخل الجزيرة وخارجها، لضمان

التنسيق والاتساق والتعاون دعما لعملية السلام. وخلال المناقشات مع مسؤولي المفوضية الأوروبية، سُلِّط الضوء على التعاون الفعال مع الأمم المتحدة خلال فترة محادثات السلام السابقة، فضلا عن الحاجة إلى تجدد الاهتمام والدعم المستمر من الاتحاد الأوروبي لكلا الطائفتين في الجزيرة.

20 - وطرح انخفاض الاتصالات بين الطائفتين، الذي ضاعفته القيود المفروضة بسبب كوفيد-19، تحديات كبيرة أمام الجهود الرامية إلى بناء ثقافة سلام على الجزيرة وتهيئة ظروف أكثر ملاءمة للحوار والثقة المتبادلة. واضطلعت بعثتي للمساعي الحميدة بدور نشط، من خلال تعاون وتنسيق وثيقين مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في تعزيز الأنشطة والاتصالات بين القبارصة على الجانبين لتيسير تبادل الآراء والأنشطة بين الطائفتين في مجالات من قبيل بناء السلام البيئي والشؤون الجنسانية. وشاركت بعثتي للمساعي الحميدة في اختيار 24 شابا من شتى أنحاء الجزيرة شاركوا في مبادرة أبطال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الشباب من أجل البيئة والسلام، وشاركوا في حملة "تطهير المنطقة العازلة" التي نُظمت في يوم النظافة العالمي الموافق 19 أيلول/سبتمبر (انظر أيضا S/2021/4).

21 - وتعاونت بعثتي للمساعي الحميدة أيضاً مع القوة في سلسلة من المناسبات في سياق الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000). وساعدَت البعثة على وجه الخصوص في تيسير مشاركة ناشطة قبرصية في مناسبة إلكترونية نُظمت معي، تناولَت فيها الناشطة مسألة مشاركة المرأة في عملية السلام في قبرص. وعلاوة على ذلك، قُدِّم إليّ بلاغ بالنيابة عن اثنتين من منظمات المجتمع المدني المشتركة بين الطائفتين، هما Hands Across the Divide والفريق الاستشاري المعني بالشؤون الجنسانية (Gender Advisory Team)، يتناول فرصا وتوصيات ترمي إلى تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق قبرص. وشملت هذه التوصيات ضمان مراعاة الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع المراحل عند وضع اتفاق سلام، ومعالجة التوصيات الجنسانية التي اقتُرحت أثناء عملية السلام، وزيادة الروابط بين عملية المسار 1 للسلام ومنظمات المجتمع المدني النسائية.

22 - وقد شهد تنشيط أعمال اللجان التقنية وزيادة أنشطتها في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19 في قبرص، على النحو المبين في تقريري السابق، تباطؤاً في تموز/يوليه. وأدت العطلة الصيفية في قبرص، التي أعقبتها الموجة الثانية من الإصابات بكوفيد-19 وما صاحبها من قيود في أواخر الصيف والخريف، فضلا عن الحملة الانتخابية المطولة في الشمال، إلى انخفاض وتيرة أنشطة اللجنة الفنية وعدد الاجتماعات والمشاريع المنفذة. وفي حين أُتيحت ترتيبات من خلال بعثتي للمساعي الحميدة تسمح بعقد اجتماعات للجان التقنية بالحضور الشخصي بأمان تمشيا مع البروتوكولات الوقائية المعمول بها، بسبل منها تبرع في وقت سابق من السنة بمعدات الوقاية الشخصية، فقد واصلت اللجان التقنية عقد اجتماعاتها كلها تقريبا إلكترونيا. ولم تجتمع عدة لجان، بما فيها اللجان المعنية بالمعابر والثقافة والمساواة بين الجنسين والشؤون الإنسانية والبث الإذاعي، على الإطلاق، أو أنها اجتمعت مرة واحدة على مستوى قادة الأفرقة، في حين كانت لجان أخرى، مثل اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي، أكثر نشاطا، وإن لم تكن على نفس درجة النشاط المسجل لها في تقريري السابق. إلا أن بعض اللجان، بما في ذلك اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية وغرفة الاتصال المشتركة التابعة لها (المعروفة أيضا بغرفة الاتصالات المشتركة)، اضطلعت بأنشطة جديرة بالتنويه، بما في ذلك الأنشطة التي ورد وصفها في تقريري الأخير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

23 - وفي 10 أيلول/سبتمبر، استأنفت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي اجتماعاتها الأسبوعية على الإنترنت وركزت على إنجاز المشاريع التي بدأت قبل اتخاذ تدابير الإغلاق الشامل، مثل أعمال التثبيت في كنيستي أغيوس جورجيوس وأغيوس إياكوفوس، فضلا عن ترميم أسوار نيقوسيا داخل المنطقة العازلة. وواصل البرنامج الإنمائي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي بالأساس، دعم اللجنة في الحفاظ على مواقع مختارة من مواقع التراث الثقافي على جانبي الجزيرة. وأُعِدّت سلسلة من مقاطع الفيديو الخاصة بمواقع التراث الثقافي المختلفة ونُشرت على وسائل التواصل الاجتماعي بمناسبة إنجاز 18 مشروعاً، ونُظم حفل في 11 تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة إنجاز مشروع أسوار نيقوسيا كوسيلة لزيادة الوعي العام بعمل اللجنة.

24 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم المشتركة بين الطائفتين مرة واحدة إلكترونيا. ونظراً للتحديات التي تفرضها القيود المستمرة المرتبطة بكوفيد-19، فقد عُلِّقت اجتماعات الطلاب وتدريبات المعلمين المعقودة بالحضور الشخصي. وفي الوقت نفسه، أُعدت برامج على الإنترنت لمناهج التعليم من أجل السلام وتدريب للمعلمين من أجل برنامج التعليم الطوعي من أجل السلام "تخيل"، الذي يجري تحت رعاية اللجنة وتنفذه جمعية الحوار والبحث التاريخي ومركز Home for Cooperation بدعم من وزارة الخارجية الاتحادية لألمانيا. وبالتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، واصلت اللجنة أيضا العمل في مشروع محاربة التنمر السيبراني في المدارس وعلى وسائط التواصل الاجتماعي.

25 - وقد قطعت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة شوطا كبيرا في تطوير موقعها الشبكي، الذي سيضم دليلا بيئيا للجزيرة كلها، يهدف إلى تحديد الخبراء على الجانبين وإقامة الصلات بينهم من أجل تنفيذ مشاريع تعاونية في المستقبل.

26 - وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالصحة ثلاثة اجتماعات إلكترونية وظل أعضاؤها على اتصال مستمر أيضا، فكانوا يتبادلون المعلومات ويحددون تفاصيل المساعدة المتبادلة، حسب التوقيت والكيفية المتفق عليهما. وتركزت الاتصالات حول تبادل المعلومات بشأن الحالات المشتبه بإصابتها بكوفيد-19 من بين القادمين إلى قبرص على متن رحلات الإعادة إلى الوطن، وضرورة اقتفاء أثر مخالطي المرضى وضمان التقيد بغير ذلك من البروتوكولات الضرورية لمواجهة كوفيد-19، وتيسير عبور المرضى من القبارصة الأتراك إلى الجنوب لتلقي الرعاية الطبية والعلاج، وتبادل البيانات الوبائية. وأكد أعضاء اللجنة، أثناء اجتماعهم المعقود في 21 تموز/يوليه، أنهم سيظلون على اتصال وينذرون بعضهم بعضا حسب الحاجة، نظرا لاحتمال انتشار موجة ثانية من الإصابة بالفيروس في الجزيرة بعد فتح نقاط الدخول لدى الطائفتين. واجتمعت اللجنة مرة أخرى في 18 تشرين الثاني/نوفمبر وناقشت التقدم المحرز في تحديد وتوزيع البعوض الناقل للأمراض ذي الأهمية الطبية في قبرص، والخطوات المقبلة الممكنة. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت اللجنة لمناقشة القيود الجديدة المفروضة عند المعابر. وفي حين أن كلا من الجانبين عرض على الآخر المساعدة فيما يتعلق بالمعدات الطبية أو الإمدادات أو الاختبار أو العلاج في المستشفيات، فإن تلك العروض إما لم تقبل أو لم تُرتأى ضرورة لها، مما حدّ بدرجة كبيرة من المساعدة المقدمة فيما بين الجانبين لتقتصر على حالات بعينها.

27 - وواصلت اللجان التقنية تقديم مقترحات المشاريع إلى المرفق الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وهو آلية أنشئت بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبعثتي للمساعي الحميدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة اللجان على بناء القدرات وتعزيز أثر عملها وإبرازه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بعثتي

للمســـاعي الحميدة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضـــية الأوروبية، ومنســـقي القبارصـــة اليونانيين والقبارصـــة الأتراك لدى اللجان، باسـتعراض وإقرار سـلسـلة من المشـاريع بمشـاركة اللجان التقنية المعنية بالثقافة والجريمة والمسـائل الجنائية والتعليم والبيئة والصـحة، مع اضـطلاع البرنامج الإنمائي بدور نشط في دعم تنفيذ المشاريع. بيد أن التمويل لا يزال غير مستغل بالكامل كما أن الجانبين ينبغي أن يضـعا اسـتراتيجية لتحقيق اسـتخدام أفضـل للمرفق من أجل تنشـيط وزيادة الأنشـطة والمبادرات التي تضـطلع بها اللجان التقنية.

28 - ورغم المحاولات العديدة التي بذلت لتحديد مواعيد اجتماعات إلكترونية، لم تجتمع اللجنة التقنية المعنية بالمســاواة بين الجنســين خلال الفترة المشــمولة بالتقرير. وخلال هذه الفترة، تغيرت عضــوية اللجنة في الجانبين.

29 - وفي القرار 2543 (2019)، دعا مجلس الأمن الأمم المتحدة إلى تنفيذ اقتراحي "إجراء تقييم للآثار الاجتماعية والاقتصـــادية يراعي الاعتبارات الجنســـانية ونشـــر نتائجه لدى الطائفتين كلتيهما''. وإثر القبول الحســـن الذي لقيه الإعلان عن نتيجة التقييم في 17 شـــباط/فبراير 2020، على النحو المبين في تقريري الســابق، وُضــعت اســتراتيجية لنشــر النتائج. وإضــافةً إلى ذلك، وفرت بعثتي للمســاعي الحميدة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زخما لمبادرة محلية ترمي إلى تعميق الإلمام بالمبادئ المالية ومهارات الإدارة المالية لدى النسـاء في كلتا الطائفتين. وعقد خبراء من القبارصـــة اليونانيين والقبارصـــة الأتراك سـلسـلة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن هذا الموضوع على مدى عدة أسابيع، استهدفوا بها النساء من جميع الفئات العمرية والأوســـاط في كلتا الطائفتين. وكان الهدف من هذا النشـــاط هو تمكين المرأة من خلال التوعية والتثقيف الماليين وتهيئة فرص للحوار بين نساء الجزيرة من الطائفتين اللائي يواجهن تحديات مماثلة.

30 - وعلى النقيض من التطورات الموصوفة في تقريري السابق، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير الحالي تقدما محدودا جدا في تنفيذ تدابير بناء الثقة. وفي حين واصـلت عدة لجان تقنية أنشـطتها الموجهة نحو بناء الثقة بين الطائفتين، على النحو المبين أعلاه، لم يُحرز أي تقدم على مســـتوى الزعيمين بشـــأن عدد من التدابير المحتملة لبناء الثقة التي طرحها الجانبان منذ أمد طويل ولم يجرِ التوصـــل إلى اتفاق بشـــأن تدابير جديدة. وفي أعقاب التنافس على الزعامة في الشـمال، شـجعت الأمم المتحدة الجانبين على تجديد جهودهما للاتفاق على تدابير من شـأنها أن تقرب بين الطائفتين. وسـيكون توقيت هذه الجهود مناسـبا جدا، نظرا لأن الشـواغل المتعلقة بالصـحة العامة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضـة على الحركة فيما يتعلق به لا تزال تعوق بشدة التواصل والمشاركة والتعاون بين الطائفتين على نطاق الجزيرة.

خامسا - ملاحظات

31 - في بداية الجائحة، دعوت إلى وقف إطلاق النار على الصـــعيد العالمي لأن العالم يواجه عدوا مشـتركا: كوفيد-19. وفي الكلمة التي ألقيتها أمام الجمعية العامة، أكدت على أن الوقت قد حان لكي نعطي السـلام والمصـالحة دَفعة جماعية جديدة. وقد ناديتُ آنذاك ببذل جهود دولية حثيثة، وأكرر توجيه هذا النداء إلى الطائفتين القبرصيتين في يومنا هذا. ومع مضيّ الجائحة في مسيرتها العالمية الكاسحة، اتسعت الشقوق الطويلة الأمد في صـــفوف الطائفتين وفيما بينهما، ولم تُغتنم الفرص المتاحة لشـــن معركة موحدة لاحتواء انتشـار الفيروس والتخفيف من آثاره. وانطلاقا من الروح التي ألهمت ندائي بوقف إطلاق النار على الصـعيد العالمي، ما زلت أحث الطرفين على العمل معا لمواجهة التهديد الذي تشـكله جائحة كوفيد-19، وعلى وجه

التحديد الدخول في حوار من أجل حل خلافاتهما سلميا وتجنب أي إجراءات من جانب واحد يمكن أن تؤدي إلى توترات أو تقوض إمكانية العودة إلى المفاوضات.

32 - وكما هو مبين في هذا التقرير، وعلى الرغم من دعواتي ودعوة مجلس الأمن إلى أن يتعاون الجانبان بفعالية، ولا سيما في هذه الأوقات الصعبة، ظل التنسيق محدودا بشأن التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال اللجان التقنية، كما استمر الافتقار إلى نهج مشتركة بين الطائفتين لإدارة الأثر الشامل. وظل استخدام هذه الهيئات محدودا في وقت كان يمكن فيه للتعاون أن يحسن الحياة اليومية للقبارصة على الجانبين، نظراً للآثار السلبية الواقعة على الصحة العامة والاقتصاد على نطاق الجزيرة. ومن أجل تقديم الدعم الكافي للجان، لا بد من إجراء مناقشات أكثر منهجية بين مكتبي الزعيمين أو ممثليهما المباشرين لتوفير الدعم السياسي والتوجيه العام اللازمين لتحريرهما من العوائق في عملهما. وأدعو كلا الزعيمين إلى إشراك اللجان التقنية مشاركة أكثر قوة، وإلى التصدي على نحو أفضل لآثار جائحة كوفيد-19 لصالح الطائفتين. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي المضي قدما في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية التقييم التي قامت بعثتي للمساعي الحميدة بإطلاع الجانبين عليها، على النحو الموصوف في تقريري السابق.

33 - وإذا استمرت القيود المفروضة على الحركة عند المعابر، فهي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على مستويات التفاعل والثقة بين الطائفتين وعلى عملية السلام بصفة أشمل. وكما ورد في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وبتفصيل أكبر في تقريري عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، فقد استمر اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعابر دون التشاور مع الطائفة الأخرى. وإدراكا مني لضرورة وضع السلامة العامة في المقام الأول، فإنني أدعو زعيمي الطائفتين إلى العمل على مواءمة البروتوكولات الحاكمة للمعابر وإعادة فتح المعابر المتبقية بالاتفاق في أقرب وقت ممكن.

34 - وقد أدى تأجيل انتخابات زعامة القبارصة الأتراك من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020 والحملة الانتخابية المطولة إلى تمديد فترة من عدم اليقين السياسي. وأبرز كذلك الانقسام الصارخ بين الجهات المعنية السياسية في طائفة القبارصة الأتراك بشأن مستقبل عملية السلام. وما برحت هذه الخلافات تزيد باطراد بعد اختتام المؤتمر المعني بقبرص في تموز/يوليه 2017. وظل المشهد السياسي يتسم بالحيوية على نطاق الجزيرة، مع تعذُّر التنبؤ به إلى حد كبير في ظل التوترات الإقليمية والخطوات المستمرة المتخذة في فاروشا.

35 - ولم يتغير موقف الأمم المتحدة بشأن فاروشا، وهو يسترشد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأكرر دعوتي ودعوة المجلس إلى تجنب أي إجراءات انفرادية يمكن أن تثير توترات في الجزيرة وتقوض إمكانية العودة إلى الحوار ونجاح المحادثات في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن تنخرط جميع الأطراف في حوار من أجل حل خلافاتها واستئناف عملية تفاوض شاملة وقابلة للاستمرار. وما زلت ملتزما بدعم الزعيمين في تنشيط حوارهما وإبداء التزامهما بالتوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة.

36 - وقد تابعتُ عن كثب وبقلق عميق التوترات المتزايدة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خلال العام الماضي، بما في ذلك التوترات المتعلقة بالتنقيب عن المواد الهيدروكربونية وتعيين الحدود البحرية. وقد مثّل التعبير عن التضامن المتبادل بين اليونان وتركيا، فضلا عن جمهورية قبرص، عقب الزلزال الذي وقع في 30 تشرين الأول/أكتوبر بادرة طيبة، ولكن ذلك الشعور لم يدُم في ظل ما يبدو مناخا سلبيا متزايدا، تتجاوز آثاره حدود قبرص ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بكثير. وأدعو جميع الأطراف إلى بذل

جهود جادة لنزع فتيل التوترات وأحثها على تجنب التصعيد ومواصلة الحوار لاستكشاف إمكانيات حل منازعاتها والاستثمار في التعاون الإقليمي. كما أنني ما زلت أؤكد على أن الموارد الطبيعية الموجودة في قبرص وحولها ينبغي أن تفيد منها الطائفتان وأن تشكل حافزا قويا للتوصل دون مزيد من التأخير إلى تسوية لمشكلة قبرص يقبلها الجانبان.

37 - ويمثل التوصل إلى تسوية شاملة في قبرص أفضل فرصة لحل المسائل الخلافية بين الطائفتين الموجودتين على الجزيرة. وتنطوي التسوية على إمكانية إتاحة حلول تعاونية ومفيدة للجانبين بالنسبة إلى قبرص وكذلك المنطقة الأوسع. ويمكن أيضا أن يساهم اتخاذ خطوات ملموسة نحو إرساء السلام في الجزيرة في تخفيف حدة التوترات وتحسين العلاقات بين اليونان وتركيا، وهما دولتان ضامنتان في سياق قبرص. وينبغي للأطراف، بما في ذلك الدول الضامنة، أن تدخل من جديد في حوار على وجه الاستعجال من أجل إعادة عملية السلام القبرصية إلى مسارها، في إطار أفق زمني واضح، وإعادة توجيه الحوار الإقليمي على نطاق أوسع.

38 - وفي أعقاب المشاورات التي أجرتها السيدة لوت خلال الأشهر الماضية، أعرب الطرفان والدول الضامنة عن استعداد لحضور اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا تحت رعايتي. وسيكون الغرض من الاجتماع هو تحديد ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة بين الأطراف للتفاوض على حل دائم وباق لمشكلة قبرص في المستقبل المنظور. وأعتزم دعوة الطرفين والدول الضامنة إلى الاجتماع غير الرسمي في أقرب وقت ممكن عمليا في عام 2021. وكما ذكرت مرات عديدة، يجب أن تكون هذه المرة مختلفة، وسيساعد الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا على توضيح المدى الحقيقي للرؤية المشتركة ورسم الخطوط العريضة للخطوات اللازمة لشقّ طريق للمضي قدما.

39 - ولا تزال تدابير بناء الثقة في قبرص هامة، وأشجع الجانبين على تقديم مقترحات وأفكار، أو استعراض المقترحات السابقة، حتى يتسنى مواصلة المناقشات وإحراز التقدم. وفي الوقت الذي يستكشف فيه الجانبان فرص بناء الثقة والتعاون، أحثهما على السعي إلى إحراز تقدم ذي جدوى من أجل تحقيق فوائد ملموسة لطائفتيهما وتحسين الحياة اليومية للقبارصة في جميع أنحاء الجزيرة. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة تماما بتيسير ودعم العمل المتعلق بوضع تدابير متفق عليها لبناء الثقة.

40 - وإنني أثني على الجماعات والأفراد الذين مدّوا الجسور، رغم التحديات المتصلة بالجائحة، من أجل العمل مع أعضاء الطائفة الأخرى. وإذ أشاطر مجلس الأمن دعمه لزيادة المشاركة المدنية وبناء الثقة، أشجع الزعيمين على تعزيز الاتصال والتعاون بين الطائفتين بشكل أكثر وضوحا. وينبغي أن يقدم الزعيمان دعما مباشرا للمبادرات الشعبية، لإظهار التزام حقيقي بالمصالحة والتسوية الشاملة في قبرص.

41 - وبعد أن بلغنا المحطة التاريخية المتمثلة في الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، يجدر التأكيد مرة أخرى على أن التركيز على الاستجابة للاعتبارات الجنسانية ومشاركة المرأة في صنع السلام لا يزال مهما في قبرص كما هو مهم على الصعيد العالمي. ويلزم اتخاذ خطوات حازمة لإعادة تنشيط عمل اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكينها من أن تضع على وجه السرعة خطة عمل تدعم مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في محادثات السلام، على نحو ما طلبه المجلس. وبعثتي للمساعي الحميدة مستعدة للعمل مع الجانبين وتقديم خبرة الأمم المتحدة وأمثلة مقارنة وتحليلات، حسب الاقتضاء، لدعمهما في زيادة تسخير مشاركة المرأة في عملية السلام والعمل على التوصل

إلى تسوية شاملة للجميع تراعي الاعتبارات الجنسانية. وفي هذا الصدد، أدعو الزعيمين مجددا إلى النظر في نتائج تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي المراعي للاعتبارات الجنسانية والتوصيات المنبثقة عنه من أجل العمل على تحقيق نتيجة تحولية، من المنظور الجنساني، يمكن أن تحقق فرصا اقتصادية أكبر للنساء والرجال على حد سواء.

42 - وأرحب بتجدد الإعراب عن دعم قيادة الاتحاد الأوروبي لاستئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، والتزامها بالتوصل إلى تسوية شاملة في قبرص في إطار الأمم المتحدة ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أحطنا علما بالاستنتاج الذي خلص إليه المجلس الأوروبي في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، حيث ذكر أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بدور نشط في دعم المحادثات الجارية بتيسير من الأمم المتحدة، بسبل منها تعيين ممثل لدى بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص عند استئناف المفاوضات.

43 - وفي وقت كتابة هذا التقرير، ازدادت الشكوك في كلتا الطائفتين بشأن احتمالات العودة إلى محادثات السلام، حيث يشير المحللون بانتظام إلى تباين الموقفين المعلنين على الملأ للسيد أناستاسيادس والسيد تتار، بشأن مواضيع منها المسألة المحورية المتمثلة في النموذج الذي يتعين اتباعه في التسوية.

44 - ودعوني أقول بوضوح إن لا مجال لإضاعة الوقت في التوصل لتسوية سياسية مقبولة لدى الطرفين في قبرص. فالوضع الراهن، المستمر منذ عقود عديدة، ليس ثابتا. وثمة تغييرات تطرأ على الأرض قد لا يمكن العدول عنها، إذا لم تجدد الطائفتان التزامهما بحل خلافاتهما سلميا على نحو استباقي قوامه الإصرار. ولا تزال المسؤولية الرئيسية عن مستقبل العملية تقع على عاتق الأطراف، ولا سيما الزعيمان، وما زلت على استعداد لدعمهم في رسم الطريق للمضي قدما.

45 - وأود أن أعرب عن امتناني للسيدة سبيهار على خدمتها كنائبة مستشاري الخاص المعني بقبرص. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى جميع الرجال والنساء العاملين في بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص لتفانيهم في العمل وتحلّيهم بروح الالتزام في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليهم. وأعرب أيضا عن تقديري للسيدة لوت لإجرائها المشاورات نيابة عنّي.

المرفق الأول

إحاطة خطية مقدمة من زعيم القبارصة اليونانيين إلى بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، عملاً بقرار مجلس الأمن 2537 (2020) ووفقًا له

تقدَّم هذه الإحاطة استجابةً لتشجيع زعيمي الطائفتين الوارد في قرار مجلس الأمن 2537 على *”موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن الإجراءات التي يتخذانها لدعم الأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة“*.

وتشمل هذه الإحاطة جميع التطورات ذات الصلة بالجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، بغض النظر عن طابعها من حيث كونها بين دولتين أو بين طائفتين. ولا تمس أي إشارة إلى الطائفتين بوضع جمهورية قبرص بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة كما أن أي إشارات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا تمس بوضع جمهورية قبرص بوصفها البلد المضيف للقوة.

أولا - الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام

على الرغم من التحديات العالمية التي واجهناها جميعا في عام 2020، لا يزال التوصل إلى تسوية تصبح جمهورية قبرص بموجبها اتحاداً ذا منطقتين وذا طائفتين تسوده المساواة السياسية، على النحو المبين في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يشكل أولويةً مطلقة للجانب القبرصي اليوناني.

وإنني أدرك تمام الإدراك تداعيات إطالة أمد التقسيم بحكم الأمر الواقع، وما يستتبع ذلك من حقائق مفروضة ترسّخ الوضع الراهن وتقوّض احتمالات إعادة التوحيد. وبوضع هذا في عين الاعتبار، فقد أعربت عن تأييد قوي لا لبس فيه لاستئناف المفاوضات من حيث توقفت في كران مونتانا بأسرع ما يمكن.

وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يسفر عن نتيجة حاسمة في تموز/يوليه 2017، فمن الإنصاف أن نعترف بأننا اقتربنا في كران مونتانا من التوصل إلى تسوية أكثر من أي وقت مضى، لا سيما بسبب مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة شخصيا ونهجه إزاء العملية، الذي يرد ملخصه في الإطار السداسي النقاط؛ والذي يُعتزم أن يشكل الأساس لمفاوضات شاملة لجميع العناصر بصورة مترابطة، بهدف التوصل إلى اتفاق استراتيجي. وأعتقد أن هذا النهج ما زال ذا أهمية حيوية في جهودنا المتواصلة لاستئناف المفاوضات.

وفي مواجهة تقويض تركيا المنهجي لهذه الجهود، سواء باستخدام تكتيكات المماطلة فيما يتعلق بتعيين مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة؛ أو أثناء المشاورات المتعلقة بالإطار المرجعي لاستئناف المفاوضات؛ أو حتى بالتهديد باستخدام وسائل أخرى، بما في ذلك استخدام القوة؛ لن نتراجع عن تصميمنا على السعي إلى إيجاد حل قابل للتطبيق، ضمن المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، ولن يتزحزح استعدادنا للمشاركة الفورية. وقد قدمت في هذا المنحى اقتراحي في عام 2018 إنشاء نظام لا مركزي للسلطات، ضمن الإطار القائم، في محاولة لمعالجة الشواغل التي أعرب عنها الجانب القبرصي التركي.

وبذلك تسنّى، مرة أخرى بمشاركة الأمين العام شخصيا، أن نؤكد في اجتماع مشترك مع زعيمي الطائفتين عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في برلين، استعدادنا لدعم جهوده لاستئناف المفاوضات، استناداً إلى تفاهم مشترك حول العناصر الأساسية الثلاثة للإطار المرجعي الذي ينبغي أن ترتكز عليه العملية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أكدتُ في مناسبات عدة استعدادنا للمشاركة بنشاط وسرعة في المبادرة الاستكشافية للأمين العام بهدف عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. ولدينا قناعة راسخة بأن هذا الاجتماع يمكن أن يمهد الطريق بالفعل لعقد مؤتمر جديد معني بقبرص تُستأنف فيه عملية المفاوضات من حيث توقفت في كران مونتانا، مع التفاوض على جميع العناصر بصورة مترابطة، باعتبارها حزمة واحدة.

إلا أن التطورات السياسية الجارية لدى طائفة القبارصة الأتراك استُخدمت ذريعةً لتجنب المشاركة. وفي المقابل، مضت تركيا قدماً في خططها في فاروشا، إلى جانب تشديد لهجة خطابها وتصعيد التوتر في أنحاء قبرص وحولها، الأمر الذي من شأنه أن يسمم الأجواء وينشئ استقطاباً سياسياً. وفي نهاية المطاف، بعد 18 تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ الزعيم القبرصي التركي الجديد تحالفا كاملا مع أنقرة، من خلال دعم خططها في فاروشا والدعوة إلى اتخاذ موقف جديد يؤيد "حل الدولتين".

وقد جاء هذا التصعيد في الأفعال الاستفزازية في خضم جائحة كوفيد-19، متنافيا، في جملة أمور، مع الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار عالميا للسماح بإعادة تخصيص الموارد من أجل مواجهة هذا التهديد العالمي الجديد. ومع ذلك، واصلت تركيا التصرف بطريقة عدوانية من خلال التحول إلى التهديدات العسكرية، وأنشطة الحفر غير القانونية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص، ومحاولة تغيير الوضع الراهن في منطقة فاماغوستا المسيّجة؛ في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

وهم لا يتورّعون عن تحدي قرارات مجلس الأمن عندما لا تتماشى مع وجهة نظرهم الخاصة. وفي بيان خطي صريح بشكل لافت للنظر أصدرته وزارة خارجية تركيا (20/11/16) رداً على بيان الممثل السامي للاتحاد الأوروبي بشأن فاروشا، قالوا إن "قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليست فوق *إرادة الشعب*".

وعلى الرغم من إدانة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي لهذه الأفعال في مناسبات متعددة، باعتبارها متنافية مع مبدأ علاقات حسن الجوار والقانون الدولي (لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فيما يتعلق بالمناطق البحرية) وتنتهك الحقوق السيادية للدول الثالثة، فإن أنقرة لم تغير لهجتها.

بل إنها أعربت بوضوح عن عزمها على مواصلة تنفيذ خططها، مهددةً باستخدام القوة، بصرف النظر عن أي رد فعل. ومن الجدير بالذكر إلى حد ما أن أنقرة تركت بصمتها على كل نزاع في المنطقة، في محاولة واضحة لزعزعة الاستقرار من أجل تهيئة تربة خصبة لسياستها التحريفية ونهجها الانتقائي حسبما يلائمها تجاه النظام القانوني الدولي.

وعلينا أن نوضح موقفنا في هذا الصدد أيضا: لا ينبغي السماح لعملية السلام في قبرص بالانزلاق من مسار المفاوضات في إطار المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة إلى تكتيكات الاستقواء. ولذلك، ولكي

تُستأنف المفاوضات الموضوعية مع احتمالات واقعية للنجاح، لا بد من تهيئة بيئة تفضي إلى مفاوضات بناءة بحسن نية؛ بنفس الروح والأوضاع التي تميزت بها جميع جولات المفاوضات السابقة.

ونحن نؤيد تماماً ونشجع بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل عقد اجتماع غير رسمي دون شروط مسبقة لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة لإعادة العملية إلى مسارها وتمهيد الطريق أمام مفاوضات موضوعية في مؤتمر جديد معني بقبرص، مع ضمان تهيئة الظروف المناسبة كذلك لنجاح هذه المفاوضات. وقد أكدنا في اتصالاتنا مع الأمين العام ومبعوثته الخاصة استعدادنا للمشاركة بصورة بناءة في هذا الصدد على وجه الاستعجال. وعلى حد علمي فقد أعرب زعيم القبارصة الأتراك الجديد عن استعداده أيضا، وإن كانت تركيا تبدو في هذه المرحلة أكثر حرصا على زيادة الأزمة من حرصها على الجلوس إلى مائدة الحوار.

وأكرر تأكيد ضرورة إجراء مفاوضات مكتملة الأركان قائمة على أساس المساواة وليس تحت وطأة الترهيب والتهديد، ووفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يستحيل على أي شخص أن يتوقع تحقق هذه الشروط إذا دعا أي من الجانبين إلى إيجاد حلول خارج نطاق المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة أو إذا ما شرع الجانب التركي والجانب التركي القبرصي في خططهما لفتح كامل لمنطقة فاروشا المسيّجة، سواء تحت السيطرة العسكرية التركية أو الإدارة القبرصية التركية، أو إذا ما استمرا في انتهاك حقوقنا السيادية في منطقتنا الاقتصادية الخالصة.

ولذلك، لا نجد أمامنا إلا أن ندعو الأمين العام للأمم المتحدة، في سياق بعثة مساعيه الحميدة إلى قبرص، ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة الدولية المكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين والقيّم على القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، إلى اتّخاذ موقف حازم كي تضع تركيا حدًّا لأنشطتها غير المشروعة وتمتنع عن القيام بأي أعمال استفزازية والتدخل بلا داع في جميع جوانب عملية السلام. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تركز هذه الأخيرة جهودها على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص.

وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، نحن مستعدون للتحرك في هذا الاتجاه بالتزام وتصميم لا يتزعزعان، مع دعمنا الكامل لفكرة عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا، دون أي شروط مسبقة. بهدف إعادة العملية إلى مسارها، في إطار بيئة مواتية لإجراء مفاوضات نزيهة وحسنة النية. ويحدونا الأمل في أن يُقابَل تصميمُنا الحقيقي على استئناف المفاوضات بأفعال على أرض الواقع من جانب القبارصة الأتراك وتركيا في نهاية المطاف.

وبالنسبة إلينا، مسارنا للمستقبل واضح: فسواء الوضع الراهن غير المقبول - في ظل الاحتلال غير القانوني المستمر لما نسبته 37% من أراضي جمهورية قبرص عقب الغزو العسكري التركي والتشريد العنيف لما نسبته 40% من شعبنا - وأي أفكار تحيد عن المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، كلاهما غير قابل للتطبيق ولا الاستدامة.

ولا تزال رؤيتنا وأولويتنا القصوى تقتصر على إعادة توحيد جزيرتنا على الأساس المتفق عليه القائم على اتحاد ذي منطقتين وطائفتين على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن، من أجل إقامة دولة مستقلة حقا وذات سيادة، متحررة من التبعيات الأجنبية، والضمانات، وحق التدخل العسكري أو وجود قوات أجنبية.

ثانيا - العوامل التي تعيق استئناف محادثات السلام

منذ فترة طويلة ونحن نشـــهد تصـــعيدا في العدوان والانتهاكات من جانب تركيا ونظام الاحتلال التركي في أنحاء قبرص وحولها، مما يعرض للخطر أي محاولة لتهيئة بيئة مواتية لاســتئناف حقيقي لعملية السلام.

وقد شـملت أنشـطة تركيا غير المشـروعة في البحر الإقليمي والجرف القاري والمنطقة الاقتصـادية الخالصـة لقبرص مسوحا سيزمية، فضـلا عن عمليات حفر بوتيرة منتظمة. وما برحت تركيا تجري منذ أشهر أعمالا غير قانونية في المناطق البحرية لقبرص باسـتخدام 3 سـفن بالتبادل، ترافقها سـفن حربية. وإلى جانب انتهاك القانون الدولي (أي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)، فإن الهجوم التركي يستهدف أيضاً الاستقرار الإقليمي، بما يتماشــى مع مصــالحها الســياســية التحريفية. ولم تعد أنقرة النظر في مســارها، لا في مواجهة تفشـي جائحة كوفيد-19 ولا اسـتجابةً لدعوات الأمين العام للأمم المتحدة إلى السـماح بتسـهيلات في مناطق النزاع، كي تتسنى إعادة تخصيص الموارد لمواجهة التحديات التي تطرحها الجائحة.

وعلاوة على ذلك، ظلت انتهاكات الوضــع العســكري الراهن مســتمرة على طول خط وقف إطلاق النار منذ عام 2018 (تحديدا في ســـتروفيليا، وليدرا بالاس، ومقهى ســـبيتفاير، ومركز Home for Cooperation، وقرية بيلا، وشـــارع ليدراس، ومقبرة وينز كيب، وقرية دينيا، وقرية أفلونا)، خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير الحالي، وترســـخت أكثر، فيما تأكد ارتكاب انتهاكات خطيرة جديدة. وعلى الرغم من شـعارات تركيا الرنانة، فإنها في الواقع تسـتثمر في الوضـع الراهن وترسـخه وتتمادى فيه. وقد حاولت بسـط سيطرتها على "حقل المضـلعات" المزعوم و "شـارع إريختيو" ومقبرة وينز كيب في المنطقة العازلة في ناحية مدينة نيقوسيا.

وعلاوة على ذلك، فقد مثل قرار تركيا أن "تفتح للجمهور" شـاطئ منطقة فاروشـا المسـيجة اسـتفزازا غير مسـبوق، أعقبته سـلسـلة من الانتهاكات على الأرض داخل المنطقة المسـيجة في تجاهل سـافر لقرارات مجلس الأمن، وعلى وجه الخصـــوص، القرار 550 (1984) والقرار 789 (1992) وآخر نداءات مجلس الأمن كما وردت في البيان الصحفي الصادر في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019 والبيان الرئاسي الصادر في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والذي دعا فيه المجلس تركيا إلى العدول عن إجرائها الأخير.

وكانت آخر "حلقة" في مســلســل أحداث فاروشــا في 15 تشــرين الثاني/نوفمبر. فقد قام الرئيس التركي بزيارة قبرص، بصـــحبة عدد كبير من أعضـــاء مجلس وزرائه وشـــريكه في الحكومة، زعيم الحزب القومي في تركيا، لكي "يحتفل" شـــخصـــياً بالذكرى الســنوية للإعلان غير القانوني لاســتقلال ذلك الكيان الانفصالي والتأكد من تعريف الجميع بالمتحكم الحقيقي في مقاليد الأمور في الجزء المحتل من الجزيرة.

وقد رأيتم جميعا أن الســيد أردوغان زار شــاطئ المنطقة المســيجة في فاروشــا، بصـــحبة زعيم القبارصة الأتراك، وقاما بـ "نزهة" فيه، كما أعلن مسبقا، تحت رقابة مستمرة من فرقاطات تركية وطائرات من طراز إف-16. وتصـرف الرئيس التركي بطريقة اسـتفزازية للغاية، حيث أوضـح أن منطقة فاروشـا المسـيجة ســتُفتح تحت "إدارة" ذلك الكيان غير القانوني، مســتهدفا بلا ريب الترويج لاســتغلال المنطقة اقتصــاديا وسياحيا.

ولم يكن من الممكن للســيد أردوغان أن يكون أكثر صــراحةً، إذ تلاعب بمشــاعر اللاجئين من القبارصة اليونانيين الذين اضطروا إلى مواجهة الواقع المأساوي لبلدة مدمرة تماما ومنهوبة، كانت فيما مضى

جوهرة البحر الأبيض المتوسط وتنتمي إليهم قانونا. وبصرف النظر عن تصريحات الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن، فقد ذكر مرارا أنه ينوي فتح منطقة فاروشا المسيجة، في مخالفة لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أي نقل إدارة المنطقة إلى الأمم المتحدة لكي يعود المالكون الشرعيون والسكان القانونيون إلى ديارهم ريثما يتم التوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية.

وفي السياق الأوسع، أوضح بالمثل أن تركيا تهدف إلى فرض التقسيم الدائم لقبرص، من خلال حل للمشكلة قائم على أساس الدولتين، في تناقض مطلق مع الأساس المتفق عليه لاتحاد ذي منطقتين وطائفتين المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وحل يتماشى مع مبادئ الاتحاد الأوروبي والتشريعات التي يتوخى الاتحاد الأوروبي تطبيقها.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددًا أنه لكي تتوافر آفاق واقعية لتوصل عملية السلام إلى نتيجة مثمرة، ينبغي تهيئة بيئة مواتية، وأنه لا يمكن إجراء أي مفاوضات بحسن نية تحت وطأة التهديدات والانتهاكات والترهيب. ونحن بحاجة، في هذا الصدد، إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإقناع تركيا بضرورة الامتناع عن أعمالها الاستفزازية وتركيز جهودها على استئناف الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية في قبرص.

وقد اتخذنا من جانبنا مبادرات وقدمنا مقترحات بحسن نية منذ زمن. وأود أن أسجل مرة أخرى أنه فيما يتعلق بالموارد الطبيعية في قبرص، إلى جانب أوجه التقارب القائمة والتي تشمل جميع الجوانب ذات الصلة، بما في ذلك استمرار تقيد قبرص باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتخصيص الإيرادات، فقد أُنشئ صندوق سيادي وطني (على غرار النموذج النرويجي) من أجل إدارة أي إيرادات تنشأ في المستقبل عن أعمال التنقيب عن الهيدروكربونات. وهذا ما يكفل، في جملة أمور، الحظر الصارم لاستخدام الإيرادات لسداد الدين العام أو استخدامها من قبل الحكومة كضمان لتأمين القروض.

وقد أعربتُ أيضاً عن استعداد حكومة جمهورية قبرص لدراسة إنشاء حساب ضمان لإيرادات الهيدروكربونات لفائدة القبارصة الأتراك، استنادًا إلى نسبتهم السكانية؛ بشرط أن تُستأنف عملية سلام مجدية وأن يُبرَم اتفاق لتعيين الحدود بين قبرص وتركيا على النحو الذي اقترحته بالفعل جمهورية قبرص ولاقى ترحيبا من الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بفاروشا، لا يزال اقتراحي بإنشاء لجنة تقنية لإعادة إعمار وتوطين منطقة فاروشا المسيجة قائما. ووفقا لذلك الاقتراح، سيُسمح للخبراء الدوليين والقبارصة، والقبارصة اليونانيين والأتراك على حد سواء، بدخول المنطقة لإجراء دراسات تقنية تتعلق بترميمها، بتيسير من الأمم المتحدة وتمويل من الاتحاد الأوروبي، بينما يُنزع سلاح المنطقة. ومن شأن هذا الاقتراح أن يتيح عودة فاروشا تحت رعاية الأمم المتحدة إلى سكانها الشرعيين، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن والاتفاقات الرفيعة المستوى، على سبيل الأولوية ودون انتظار التسوية الشاملة لمشكلة قبرص. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى الأهمية السياسية والقانونية والرمزية لفاروشا، يمكن أن يشكل ذلك تدبيرا ملموسا لبناء الثقة.

ثالثا – المعابر

مما لا شك فيه أن تفشي جائحة كوفيد-19 شكل تحديا خطيرا وغير مسبوق للعالم بأسره. وفي إطار جهود الاستجابة، اتُّخذت تدابير استثنائية ضرورية لحماية الصحة والسلامة العامة في جميع أنحاء العالم؛ وقبرص ليست استثناءً.

وفي هذا السياق، اعتمدت حكومة جمهورية قبرص في 28 شباط/فبراير 2020 تدابير احترازية ومؤقتة، تمشيا مع المعلومات والتوجيهات ذات الصلة الواردة من منظمة الصحة العالمية وتقارير المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، منها إيقاف أربع معابر على خط وقف إطلاق النار عن العمل مؤقتا، من أجل تطبيق إجراءات صحية أكثر فعالية على المعابر الخمسة العاملة المتبقية.

وارتؤي أن هذه التدابير تمثل أفضل توازن ممكن بين حماية الصحة العامة وتعهُّد المعابر، لا سيما فيما يتعلق بالحالات العاجلة ذات الطابع الإنساني. وردا على ذلك، أغلق نظام الاحتلال جميع المعابر، وقيد حركة الجميع، بما في ذلك أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وسيارات الإسعاف في حالات الطوارئ. وحتى في ظل هذه الظروف، عملت حكومة جمهورية قبرص على كفالة توفير معدات الحماية الطبية والأدوية اللازمة لطائفة القبارصة الأتراك.

وعقب اتصال جرى بين زعيمي الطائفتين في 21 أيار/مايو وإعلان الرفع التدريجي للقيود عند المعابر عن بعض الفئات (أي العمال والطلاب والمرضى ذوي الحالات الخطيرة)، ابتداء من 8 حزيران/يونيه وبناءً على تطورات الحالة الوبائية، دُعيت اللجنة التقنية المعنية بالصحة إلى توفير منصة لتبادل المعلومات والآراء ذات الصلة.

وفي 8 حزيران/يونيه، رفعت القيود من جانبنا في جميع المعابر للفئات المذكورة أعلاه (وإن كان المرضى لم يُمنعوا قط من العبور قبلا)، باستثناء شارع ليدرا، حيث تعتبر البنية التحتية القائمة غير ملائمة، أخذا في الاعتبار بموقعه في وسط نيقوسيا وأن العبور لا يزال ممكنا عن طريق ليدرا بالاس، على بعد بضع مئات الأمتار إلى الغرب.

وللأسف، لم تُرفع القيود على الجانب الآخر إلا في مرحلة لاحقة. وفي نهاية المطاف، طُبِّق رفع جزئي في 22 حزيران/يونيه، أعقبه تغير الموقف أكثر من مرة، من حيث شروط العبور، والتمييز بين المعابر (من الجدير بالذكر أن معبري ديرينيه وليفكا ظلا مغلقين لأسابيع دون أي تفسير). والأدهى من ذلك، وفي تنافٍ مطلق مع البعد الإنساني لتفاهم 21 أيار/مايو، ظل معبر ليمنيتيس مستهدفا بصورة منهجية.

وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن لجهودنا أن تُوجَّه في هذه الظروف لهدف إلا حماية الصحة العامة، والتأكد من إعطاء الأولوية في استخدام المعابر للحالات ذات الطابع الإنساني، مع تيسير عبور الأشخاص دون عراقيل، قدر الإمكان. وتحقيقا لهذه الغاية، سنتصرف على نحو مسؤول واضعين في اعتبارنا التوازن الدقيق الذي ينبغي تحقيقه.

رابعا - إنشاء آلية فعالة للاتصالات العسكرية المباشرة

تبيّنت الحاجة إلى إنشاء آلية للاتصالات العسكرية المباشرة بين القوتين المتواجهتيـــن في قبرص، بتيسير من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بشكل مثير للجزع من خلال الانتهاكات المتزايدة والمقلقة للوضع العســـكري القائم، من جانب قوات الاحتلال التركية، منذ بداية عام 2019. بل إن المنطقة العازلة بأكملها وما وراءها شـــهدا تصـــعيداً في التوترات والانتهاكات منذئذ، وتُوِجا بمزيد من التوغل وأخيرا "فتح" منطقة فاروشا المسيجة.

وعلاوة على ذلك، واصلت قوات الاحتلال التركية تعطيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن أداء مهامها، حيث طرحت المزيد من العوائق التي أثرت سلبا على قدرة القوة على تنفيذ ولايتها؛ وتمثلت آخرها في القيود المفروضة على الوصول إلى منطقة فاروشا المسيجة.

وفي سياق أوسع، كما سبق أن أكدتُ من قبل، لا بد أيضـا أن نضـع في اعتبارنا مواصـلة تركيا أنشـطتها الاسـتفزازية غير المشـروعة في المناطق البحرية لقبرص، كما هو موضـح في الفقرات السـابقة، مما يبرز دور تركيا في زعزعة الاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إجمالا، خدمةً لمصالحها التحريفية.

وفي ظل هذه الخلفية، وعقب دعوة مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2483 (تموز/يوليه 2019)، قدمت حكومة جمهورية قبرص اقتراحا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة وجهها وزير الخارجية مؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي هذه الرسـالة، أعربنا عن اسـتعدادنا لمناقشـة إنشـاء آلية للاتصـالات المباشـرة على المسـتوى العسـكري بين القوات المتواجهة، أي الحرس الوطني وقوات الاحتلال التركية، تضـم قادتهما، وكذلك قائد قوة الأمم المتحدة، كطرف ميسر، وفقا لولاية القوة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 186 المؤرخ 4 آذار/مارس 1964.

وبالنظر إلى ما تقدم، أود أن أؤكد أننا على اســـتعداد للعمل مع قوة الأمم المتحدة تحقيقا لهذا الغرض في أقرب فرصـــة ممكنة، كما أكدت أيضـــا في رســـالتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، المؤرخة 5 حزيران/يونيه 2020. وفي غضــون ذلك، نتوقع من القوة اتخاذ موقف حازم وحاســم من شــأنه أن يردع بفعالية استفزازات جيش الاحتلال التركي.

خامسا - اللجان التقنية

على الرغم من التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19 في جميع جوانب النشـــاط الاجتماعي، حاولت اللجان التقنية الحفاظ على الاتجاه الإيجابي الذي سجلته في الفترة المشمولة بالتقرير السابق والمتمثل في زيادة المشاركة. وتحقيقا لهذه الغاية، شجعنا اللجان التقنية على استخدام جميع الأدوات المتاحة لمواصلة عملها، مع مراعاة دورها التكميلي للمفاوضـات الجوهرية في سـياق عملية السـلام، وإسـهامها القيم في تهيئة البيئة السياسية اللازمة لإجراء مفاوضات بناءة وحسنة النية.

وقد بذلت اللجان التقنية قصارى جهدها للاضطلاع بعملها والإسهام في إطار ولايتها للتخفيف من الآثار السـلبية للوضــع الراهن وتقسـيم قبرص بحكم الواقع على الحياة اليومية لجميع القبارصــة، والتي زادت التحديات التي تفرضـها جائحة كوفيد-19 من حدتها. وفي هذا الصـدد، رُشِّد عملها من خلال اللجنة التقنية

المعنية بالصحة بصفة يومية، حيث تولت معالجة جميع المسائل ذات الصلة، في محاولة لتحقيق الاتساق والفعالية.

وفي الواقع، وبعد اجتماع مشترك مع الزعيمين في أوائل شباط/فبراير، واصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة إقامة اتصالات يومية طوال الفترة موضع النظر من أجل تبادل المعلومات بين الطائفتين وتقديم المساعدة عند الضرورة. وفي هذا السياق، أتاحت اللجنة حيزا لتبادل الخبراء المعلومات العلمية الهامة، والآراء المتعلقة بالتصدي للجائحة، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

وبينما نسقت اللجنة مع اللجان التقنية الأخرى أيضا، للحفاظ على التجانس والاتساق، فقد كانت استجابتها للطلبات والتحديات اليومية جديرة بالإشادة، حيث يسرت توريد الأدوية والدعم المادي عند الاقتضاء، وكفلت استمرار علاج المرضى الذين يتلقون العلاج من أمراض أو حالات صحية مهددة للحياة ممن لا يتوفر لهم سبيل آخر لتلقّي الرعاية الصحية اللازمة.

وربما لم يكن من المستغرب أن اللجنة أكدت في ظل هذه الظروف الصعبة التزامها عن طريق متابعتها بصورة متواترة للتقدم المحرز فيما يتعلق بمشروع *تحديد وتوزيع البعوض الناقل للأمراض* من أجل التصدي لخطر انتقال الأمراض، وذلك من خلال التوعية العامة وتبادل الآراء والمعلومات بشأن التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة.

وعلى صعيد متصل بالصحة العامة، تنطوي البيئة على نفس القدر من الأهمية. وقد عملت اللجنة التقنية المعنية خلال الفترة موضع النظر على تطوير منصتها الإلكترونية بهدف التقريب بين الخبراء الميدانيين من كلتا الطائفتين من أجل تبادل الخبرات والمعلومات، مع القيام في الوقت نفسه بتحديد المشاريع البيئية الرئيسية الضرورية لتنفيذها في المستقبل.

وتعمل اللجنة التقنية المعنية بالتعليم على تنفيذ مشروعها الخاص المتعلق بإنتاج مواد تعليمية تكميلية (30 مخطط درس)، أُعدت لفائدة طلاب التعليم الابتدائي والثانوي. وتتمحور الخطط حول "حق الأطفال في المشاركة"، الذي يجري مناقشته من خلال مجالات مواضيعية مختلفة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، بناء السلام والحوار بين الثقافات وحقوق الإنسان والتعليم المناهض للعنصرية. ويجري تنفيذ مشروع "تخيّل" تحت رعاية اللجنة التقنية للسنة الرابعة على التوالي، مع تكييفه مع الظروف الجديدة للجائحة.

وبالتعاون والتآزر مع اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، ما برحا ينفذان أيضا مشروع *انتشار التنمّر في المدارس والتسلط عبر الإنترنت، والأمور المرتبطة بهما ومنعهما*، وهو مشروع يتألف من بحوث لجمع بيانات منهجية عن القوالب النمطية والتحيز وعوامل التنمّر الأخرى، وتحديد عوامل الخطر والوقاية على حد سواء، واستخدام هذه المعلومات في تدريب المعلمين.

ويوما بعد يوم، تعمل غرفة الاتصال المشتركة دون توقف، تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، لتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم، استنادا إلى مبدأ عدم إفلات أي جريمة من العقاب متى حدث ذلك.

وتحاول لجان تقنية أخرى مواجهة التحديات متعلقة بكوفيد-19، مثل اللجنة التقنية المعنية بالثقافة، التي نظمت *لقاءً شعريا من المنزل مستوحى من فيروس كورونا*، بهدف التقريب بين الناس والفنانين في

الأوقات الصـــــعبة عن طريق تبادل الأفكار والخبرات المتعلقة بالقيود والعزلة الذاتية الناجمة عن الجائحة. وعلى صـعيد آخر، واصـلت اللجنة التقنية المعنية بالاتصـالات اتصـالاتها بهدف حل قضـايا الاتصـالات السـلكية واللاسـلكية آنيا، قدر الإمكان. وفي الوقت نفســه، واصـــلت اللجنة التقنية المعنية بريادة الأعمال جهودها الرامية إلى تيسير ”المعاملات غير التلامسية“، عندما تكون هي الخيار الوحيد المتاح.

وعلى الرغم من الظروف الصـــعبة، واصـــلت اللجنة الفنية المعنية بالتراث الثقافي عملها المثير للإعجاب وتخطيطها للمستقبل وتمكنت من المضي قدما في أكثر من 60 مشروعاً جديداً، منها 18 مشروعاً أُنجز بالفعل وسُلِّم في عام 2020. وتجدر الإشـارة أيضـا إلى أن جمهورية قبرص تبرعت، في سـياق تمكين عمل اللجـان التقنيـة، بمبلغ 000 500 يورو للجنـة التقنيـة المعنيـة بـالتراث الثقـافي من أجـل دعم مزيـد من أعمال التجديد والترميم في جميع أنحاء الجزيرة، وستتبرع بمبلغ 000 500 يورو كذلك في العام القادم.

ولا شـك في أن الأولوية في الوقت الحاضـر لا تزال لإرسـاء ظروف من شـأنها أن تسـمح بالعودة التدريجية إلى ما كان عليه الوضـع قبل كوفيد-19. وسنواصل، في هذا الصدد، تشجيع ودعم اللجان التقنية لتمكينها من الإسهام بشكل هام وملموس في الجهود المبذولة في إطار عملية السلام.

ولكن للأســـف، لم تمر التطورات المقلقة بعد 18 تشـــرين الأول/أكتوبر مرور الكرام. فقد تركت الاسـتقالات من الجانب القبرصـــي التركي بعض اللجان التقنية في حالة من عدم اليقين، في حين أن بعض القرارات المتخذة أحدثت توترا على مســـتوى اللجان التقنية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك اســـتخدام المواقع التي رممتها اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي لأغراض غير ذات صـــلة وحدوث مشـــاكل في بعض المعابر، بالتركيز على معبر ليمنيتيس مرة أخرى. ولدينا قناعة راسـخة بأن اللجان التقنية ينبغي السـماح لها بمواصلة اتجاهها الإيجابي، وعدم استخدامها بطريقة تعرض كل ما أُنجز حتى الآن للخطر.

المرفق الثاني

الإجراءات التي اتخذها الجانب القبرصي التركي دعما للأجزاء ذات الصلة من قرار مجلس الأمن 2537 (2020) المتخذ في 28 تموز/يوليه 2020 بهدف التوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة

أولا - الإجراءات المتخذة دعما للتوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة:

انتُخب السيد إرسين تتار رئيسا للجمهورية التركية لشمال قبرص في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وقد استندت حملته الانتخابية إلى برنامج يتوخى تسوية مسألة قبرص على أساس المساواة في السيادة بين شعبي الجزيرة وإقامة علاقة تعاون بين الجانبين تقوم على أساس دولتين ذواتي سيادة. وقد أسند إليه الشعب القبرصي التركي ولاية واضحة، إثر الانتخابات الديمقراطية، بالسعي إلى التوصل إلى حل من هذا القبيل، يمثل حلا عادلا وواقعيا ومستداما، من خلال المفاوضات مع الجانب القبرصي اليوناني، بتيسير من الأمم المتحدة.

واستنادا إلى الدروس المستفادة من العمليات السابقة، يهدف الجانب القبرصي التركي إلى فتح صفحة جديدة في تاريخ العملية التفاوضية في قبرص لن تكرر إخفاقات الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن الجانب القبرصي التركي قد أظهر طوال هذه العملية كل حسن نية ونهجا بناءً، تجلى في أمور منها قبوله خطة الأمم المتحدة للتسوية الشاملة لمشكلة قبرص في نيسان/أبريل 2004، وآخرها المرونة التي أظهرها في مؤتمر مجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة الذي عقد في كران مونتانا، سويسرا، في حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2017.

ويتماشى النهج الجديد الذي انتهجه الجانب القبرصي التركي مع الاقتراحات المتكررة في التقارير ذات الصلة للأمين العام السابق، صاحب المعالي بان كي - مون، التي تدعو إلى ”التفكير خارج الإطار التقليدي“؛ والاقتراح المقدم في تقرير الأمين العام الحالي، صاحب المعالي أنطونيو غوتيريش، المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2017 (S/2017/814)، الذي، من بين أمور أخرى، ”... شجع الطرفين على التفكير في سبيل للمضي قدما“.

وفي الاجتماع غير الرسمي الذي عقده الرئيس إرسين تتار مع الزعيم القبرصي اليوناني السيد نيكوس أناستاسيادس في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في مقر إقامة السيدة إليزابيث سبيهار، نائبة المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، حدد السيد تتار معالم السياسة الجديدة للجانب القبرصي التركي، وطلب إلى السيد أناستاسيادس أن يتعامل معها بعقل منفتح. وإذ أشار إلى العزلة والقيود التي فرضها الجانب القبرصي اليوناني على الشعب القبرصي التركي، طلب رفع هذه التدابير التي عفا عنها الزمن، تجنبا لزيادة تدهور الثقة بين الشعبين، التي تنطوي على أهمية أساسية في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مجدية.

وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أجرى الممثل الخاص للرئيس تتار، السيد م. إرغون أولغون، محادثة هاتفية مع السيدة جين هول لوت، المسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة، ناقشا خلالها الوضع الراهن فيما يتعلق بمسألة قبرص والسبيل للمضي قدما. وخلال المحادثة، شرح السيد أولغون للسيدة لوت الرؤية القبرصية التركية للمستقبل. وفي هذا السياق، يتطلع الجانب القبرصي التركي إلى عقد اجتماع غير رسمي

لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة بشأن قبرص”في المرحلة المناسبة“، وهو اقتراح قدمه الجانب التركي، على نحو ما أعرب عنه الأمين العام في رسالته المؤرخة 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى الزعيمين. ونرحب بزيارة السيدة لوت إلى قبرص لتمهيد الطريق لاحتمال عقد هذا الاجتماع دون أي شروط مسبقة.

وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، التقى الرئيس تتار بالسيدة إليزابيث سبيهار وشرح لها الرؤية القبرصية التركية للتسوية المستدامة، فضلا عن سياسته فيما يتعلق بمنطقة ماراش/فاروشا المغلقة/المسيجة.

وفيما يتعلق بسبيل المضي قدماً، أوضح الرئيس تتار أن المفاوضات لا يمكن أن تبدأ من حيث توقفت في كران مونتانا، سواء من حيث الإجراءات أو المضمون. وأشار إلى أن الاتحاد كمعادلة للتسوية قد استُنفد بعد مفاوضات شاقة طويلة وأن من الجلي أن هذا ليس خطأ الجانب القبرصي التركي. وأكد أن النظام الاتحادي القائم على الطائفتين والمنطقتين أصبح مرادفا للوضع الراهن، الذي اعتبره مجلس الأمن في قراراته المتكررة، وكذلك جميع الأطراف المعنية، ”غير مقبول“. وأوضح أن أي حل يجب أن يتم ”التوصل إليه بحرية وعلى أساس توافقي“ وأنه لا يمكن فرض حل. وفيما يتعلق بـ ”معايير الأمم المتحدة“، التي يشار إليها أيضا باسم ”مجموعة الأعمال“، شدد على أن هذه المعايير تخضع لمبدأ ”لا اتفاق على شيء إلا حين الاتفاق على كل شيء“، ومن ثم فهي لا يمكن أن تظل تمثل أساسا لنهج استشرافي.

وغني عن البيان أن التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة في قبرص يتطلب تسوية مركز النظام السياسي للشعبين وشرعيته الدولية، حتى يتحقق توازن سياسي، ولا يكون لأي طرف أي ميزة قانونية أو سياسية على الآخر. ومن الحقائق المقبولة أنه لا يجوز لأي من الطرفين أن يدعي سلطة أو ولاية قضائية على الآخر. وهذا هو تحديدا ما يحاول الجانب القبرصي التركي القيام به من أجل تيسير التوصل إلى حل شامل ومستدام لمسألة قبرص. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن جانب القبارصة الأتراك كان طرفا موقعا على الاتفاقات الدولية المبرمة في عام 1960، في تعبير عن مساواتهم في السيادة وتساوي مركزهم الدولي. ومن ثم يحق للجانب القبرصي التركي الحقوق والمركز ذاتهما اللذان يحقان للجانب القبرصي اليوناني ويتمتع بهما حاليا. وهذا هو المطلب الأساسي لتحقيق الاستقرار والأمن والسلام المستدامين في جزيرتنا وفي المنطقة.

وبعد عقود من المفاوضات غير الناجحة، حان الوقت للتفكير في الأسباب الكامنة وراء الفشل واستخلاص الدروس المستفادة منها، وهي الأسباب التي أظهرت عدم جدوى نموذج التسوية القائم على اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين في قبرص. ولا شك أن من الأسباب الرئيسية لهذا الفشل إحجام الجانب القبرصي اليوناني عن تقاسم السلطة والرخاء مع الجانب القبرصي التركي؛ وغياب المصالح المشتركة الشاملة أو الترابط لتيسير إقامة شراكة سياسية وتوطيدها؛ وعدم وجود جمود يضر الطرفين يدفع الجانبين بالقدر ذاته إلى تغيير الوضع الراهن غير المقبول، حيث يستفيد الجانب القبرصي اليوناني من احتلال مقر الحكومة منذ عام 1963؛ وآثار أزمات الثقة العميقة بين الجانبين؛ وغياب التعاون المجدي النابع من القاعدة الشعبية، الذي يعرقله الجانب القبرصي اليوناني تماما بحجة أن ذلك سيؤدي إلى الاعتراف بالجمهورية التركية لشمال قبرص (يتطلب الاعتراف قرارا سياسيا واعيا).

ومن المؤسف أن الجانب القبرصي اليوناني يستخدم عملية التفاوض من أجل تسوية اتحادية ستارا لإدامة الوضع الراهن، الذي لا يزال يوفر له مزايا هائلة بوصفه "حكومة قبرص" مع إبقاء الجانب القبرصي التركي معزولا ومقيّدا.

وهكذا فإن موقف القبارصة الأتراك يهدف إلى تحرير قضية قبرص التي طال أمدها وجمودها من "الإطار" الذي ظلت عالقة فيه لعقود، وذلك بتقديم فكر ومبادئ "خارج الإطار التقليدي" يمكن أن تبنى عليهما تسوية شاملة مستدامة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعامل مع القضية بنفس الروح من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وواقعية ومستدامة.

ثانيا - الإجراءات المتخذة دعماً لمساعي بناء الثقة وتعزيز الاتصالات والمصالحة بين الطائفتين:

القضايا والتدابير المتعلقة ببناء الثقة:

يؤيد الجانب القبرصي التركي تأييدا كاملا التدابير الموضوعية المتخذة لبناء الثقة الرامية إلى إرساء الأساس لعلاقة قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون والتعايش السلمي. كما أنه يدعم اللجان التقنية المصممة من أجل "تعزيز الاتصالات بين الطائفتين وتحسين الحياة اليومية لجميع القبارصة" وهو على استعداد لتمكينها و "تحسين أدائها". وإذ ينتج عن جائحة كوفيد-19 أثر مدمر على البشرية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك قبرص، يُعتقد ذلك ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

1 - العزلة والقيود

أهم عامل يحول دون بناء الثقة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين هو العزلة والقيود اللاإنسانية المفروضة على الشعب القبرصي التركي منذ عام 1963. وتشمل هذه القيود كل شيء يتراوح بين الرحلات الجوية المباشرة والتجارة المباشرة والتمثيل في المحافل الدولية وحتى الأحداث الثقافية والرياضية. ومن البديهي أن بناء الثقة يتطلب في المقام الأول رفع هذه التدابير التي عفا عنها الزمن عن الشعب القبرصي التركي، والتي استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وكما أشار الأمين العام في تقريره الصادر في 7 كانون الثاني/يناير 2020 (S/2020/23)، فإن الجانب القبرصي التركي مقتنع تماما بأن تحقيق قدر أكبر من التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين وتوسيع وتعميق أشكال التعاون الاقتصادي والثقافي وغيرها من أشكال التعاون يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في التوصل إلى حل مربح للجانبين. ولكي يكون ذلك مستداما، فهو ينبغي أن يستند إلى المساواة في السيادة وتساوي المركز الدولي للجانبين. ومرة أخرى، كما أشار الأمين العام، فإن التنفيذ الكامل للائحة المجلس الأوروبي رقم 2004/866 (لائحة الخط الأخضر)، وهي ليست أكثر من إحدى طرق معالجة العزلة غير العادلة للجانب القبرصي التركي، من شأنه أن يساعد على زيادة حجم التجارة بدرجة كبيرة. وعلى حد قول الأمين العام، فمن شأن زيادة التجارة في جميع أنحاء الجزيرة، إلى جانب تعميق العلاقات والاتصالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها من العلاقات والاتصالات، أن يفضيا إلى تعزيز الثقة بين الطائفتين.

2 - **ماراش (فاروشا)**

لسنوات عديدة، رفض الجانب القبرصي اليوناني مقترحات الجانب القبرصي التركي والأمم المتحدة الرامية إلى فتح منطقة ماراش (فاروشا) المسيجة لسكانها السابقين في إطار مجموعة من تدابير بناء الثقة كأداة لبناء الثقة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

ونظرا لعدم وجود مستخدمين حاليين في منطقة ماراش المسيجة، فقد قرر الجانب القبرصي التركي أن ينفذ خطة ترمي إلى إلغاء الصفة العسكرية للمنطقة لتمكين لجنة الممتلكات غير المنقولة المعتمدة من جانب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من إصدار قرارات لرد الحقوق فيما يتعلق بالمدّعين المطالبين بوسيلة الانتصاف هذه. ويعتبر الجانب القبرصي التركي هذا العمل عملا إنسانيا من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على حد سواء. ويعتقد الجانب القبرصي التركي أيضا أن ماراش، من خلال هذه المبادرة، ستصبح منطقة مهمة يمكن فيها للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وغيرهم من الرعايا الأجانب، أن يعملوا معا لتنمية ثقافة التعاون التي تسهم في بناء الثقة.

ومن هذا المنطلق، فإن فتح منطقة ماراش المسيجة سيحترم حقوق السكان وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

3 - **الهيدروكربونات**

من المؤسف أن اكتشاف الموارد واستخراجها يمكن أن يتحولا من نعمة إلى نقمة عندما يؤججان المنافسة والنزاع بين أصحاب المصلحة الشرعيين. ومن المحزن أن مسألة قبرص "المستعصية"، علاوة على مشاكلها الدائمة المتعلقة بتقاسم السلطة، وقعت الآن في شرك "لعنة الموارد الطبيعية" نتيجة للنزعة الانفرادية للجانب القبرصي اليوناني.

ونظرا لادعاء الجانب القبرصي اليوناني أنه المالك الوحيد للجزيرة على حساب الجانب القبرصي التركي، فقد أصبحت الرواسب الهيدروكربونية المكتشفة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط عنصرا إضافيا مهددا للأمن والاستقرار، ليس في قبرص فحسب وإنما في المنطقة بأسرها أيضا.

ويعتقد الجانب القبرصي التركي أن المواد الهيدروكربونية، إذا عوملت على نحو سليم، يمكن أن تكون عنصرا يسهم في تهيئة بيئة من السلام والتعاون والأمن والرفاه بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني، فضلا عن المنطقة بأسرها. وتحقيقا لهذا الغرض، اقترح الجانب القبرصي التركي، بوصفه أحد المالكين المشاركين لجزيرة قبرص ومواردها الطبيعية، إنشاء لجنة مخصصة مشتركة للإدارة والاستغلال المشتركين للهيدروكربونات، في الأعوام 2011 و 2012 و 2019 على التوالي. وقد قابل الجانب القبرصي اليوناني هذه المقترحات، التي لا تزال قائمة، بالرفض فلم يدع أمام الجانب القبرصي التركي خيارا إلا التصرف، بالتعاون مع تركيا، لحماية حقوقه ومصالحه وإقامة مشروعه الخاص قبالة الساحل بالتعاون مع تركيا. وفي عام 2011، منح الجانب القبرصي التركي تراخيص الاستكشاف والاستغلال لشركة Turkish Petroleum في 8 مناطق بحرية حول الجزيرة، يتداخل بعضها مع المناطق القبرصية اليونانية.

فمن بين قطاعات تراخيص المنطقة الاقتصادية الخالصة المعلنة للجانب القبرصي اليوناني والبالغ عددها 13 قطاعا، تتداخل المناطق 1 و 4 و 5 و 6 و 7 جزئيا مع الجرف القاري التركي، مما يضيف إلى النزاع بعدا آخر مثيرا للقلق.

وسيواصل الجانب القبرصي التركي أنشطته في مجال استكشاف الهيدروكربونات واستغلالها حتى يقرّ الجانب القبرصي اليوناني بحقوقهما في الملكية المشتركة ويوافق على التوصل إلى صيغة للمضي قدما تكون مقبولة للطرفين.

4 - اللجان التقنية:

إن الجانب القبرصي التركي مصمم على مواصلة النهوض بأنشطة اللجان التقنية من أجل تعزيز الاتصالات بين الطائفتين وتحسين الحياة اليومية للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. إلا أن اللجان التقنية بحاجة إلى دعم النُخب السياسية والسلطات المعنية على الجانبين لكي تحقق النتائج التي نتوقعها منها. وينطوي التعاون والتنسيق الموضوعيان النابعان من القاعدة الشعبية على الأهمية ذاتها كالعملية السياسية من أجل التوصل إلى علاقة تعاونية بين شعبي الجزيرة تكون مربحة للطرفين.

ومن المحزن أن نقطة العبور في لوكماجي/شارع ليدرا لا تزال مغلقة نتيجة قرار انفرادي من جانب السلطات القبرصية اليونانية. ولا تزال القيود غير المبررة التي تفرضها السلطات القبرصية اليونانية على عبور رعايا البلدان الثالثة من الخط الأخضر قائمة. وتتمثل الممارسة التي يتبعها الجانب القبرصي اليوناني حاليا في أن يُسمَح للناس بدخول الجزيرة من جنوب قبرص بعد استيفاء الفحوص الطبية اللازمة وغيرها من الاشتراطات، بينما يُحظر عبور معظم الرعايا الأجانب، بما في ذلك مواطنو الاتحاد الأوروبي، إلى شمال قبرص، خلافا لنص لائحة الخط الأخضر. وتبدو التدابير المفروضة من جانب الإدارة القبرصية اليونانية عشوائية وغير مبررة، وغير متناسبة بالتأكيد مع أغراض حماية الصحة العامة.

وأثناء الفترة الصعبة لجائحة كوفيد-19، واصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة اجتماعاتها عن طريق التداول بالفيديو لمناقشة مختلف المواضيع ذات الأهمية المشتركة للجانبين. وتراوحت هذه المواضيع بين كوفيد-19 والمشروع المعني بالبعوض والمدة التي تستغرقها اختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR) المطلوبة على المعابر. وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالصحة تدريبا على الإنترنت أيضا بشأن "مراقبة البعوض والتحكم فيه" يومي 28 و 29 تموز/يوليه 2020، للتعرُّف على جنس البعوض الشائع، ومواقع التكاثر، والمخاطر المَرَضية، وغير ذلك.

ويدعم الجانب القبرصي التركي تماما مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق الفعالين بشأن قضايا الصحة، ويتطلع إليه.

وقد عقدت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة اجتماعات إلكترونية منتظمة بهدف إنشاء منصة شبكية من شأنها أن تنشئ فرصا لتبادل المنظمات البيئية والأفراد المعلومات والمعارف والخبرة. وبلغ مشروع الموقع الشبكي آخر مراحله من حيث الإعداد والمحتوى. وفي الوقت نفسه، أتمّت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة الإعدادات اللازمة لإجراء إحدى الرحلات الميدانية في ظل الإجراءات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وحلقة دراسية شبكية على الإنترنت بهدف مشاركة المعلومات المستخلصة مع الخبراء والمنظمات غير الحكومية.

وعلى غرار الصحة، فقضايا البيئة عالمية وتستلزم تعاونا وتنسيقا فعالين.

وقد واصلت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية وغرفة الاتصالات المشتركة العمل وتبادل المعلومات والاستخبارات بشأن الجرائم المتصلة بالقضايا غير السياسية التي تعني الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني على حد سواء. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، يسر الجانب القبرصي

التركي تسـليم مجرمين أجانب ثلاث مرات، في 7 تشـرين الثاني/نوفمبر و 21 تشـرين الثاني/نوفمبر و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، على التوالي.

وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة، مكيِّفةً نفسها أيضا مع ظروف الجائحة، اجتماعات إلكترونية وكذلك نظمت مناسبة على الإنترنت. وتحت عنوان "الشعر في زمن فيروس الكورونا"، أتاحت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة لخمسة شعراء من القبارصة الأتراك وخمسة شعراء من القبارصة اليونانيين منصة لإلقاء قصائد شعرية على الإنترنت استوحوها مما يتعرضون له من عزلة وقيود في ظل جائحة كوفيد-19.

وواصـلت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم كذلك عقد اجتماعات إلكترونية. ومضـت اللجنة في الإعدادات اللازمة لمواصـلة برنامج "تخيل" والمشـروع التجريبي المتعلق بالمواد التعليمية. وقررت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم واللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية أن تتعاونا كذلك في مشروع مشترك بشأن "انتشار التنمّر في المدارس والتسلط عبر الإنترنت، والأمور المرتبطة بهما ومنعهما".

وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، واصـلت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي أنشـطتها المكثفة. واسـتأنفت اللجنة جميع أعمال الإنشـاء التي كانت قد أُوقِفت على جانبي الجزيرة بسـبب التدابير المتعلقة بكوفيد-19. وواصـلت اللجنة وخبراؤها عقد اجتماعات أسـبوعية منتظمة، من خلال التداول بالفيديو وكذلك اجتماعات الممثلين وجها لوجه. وحتى الآن أنهت اللجنة أعمال حفظ الأجزاء المنهارة من أسـوار نيقوسـيا وأكملت عملية إزالة الغطاء النباتي من أحد قطاعات الأسوار. وعلاوة على ذلك، انتهت أعمال حفظ 3 نوافير و 9 مواقع من المواقع الأثرية ومواقع التراث الديني. وانتهت أيضـا أعمال تحسين مقبرتين للقبارصـة الأتراك ومقبرة للقبارصـة اليونانيين. وبدأت اللجنة كذلك أعمالا تحضيرية لترميم/صيانة تصميمات عدة مواقع جديدة من مواقع التراث الثقافي تتراوح بين مساجد وكنائس ونوافير وقنوات مائية.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالاتصالات والبث الإذاعي مناقشة القضايا المتصلة بترددات البث الإذاعي ومشاكل التداخل اللاسلكي لدى الجانبين.

وظلت بقية اللجان التقنية على اتصال وتبادلت الآراء فيما يتعلق بولايتها.

ويعلّق الجانب القبرصـي التركي أهمية كبيرة على مسـألة إنشـاء آلية فعالة للاتصـالات العسـكرية المباشـرة بين السـلطات العسـكرية في الجانبين، المشـار إليها في قرار مجلس الأمن 2506 (2020). ومما لا شـك فيه أن هذا من شـأنه أن يسـهم في بناء الثقة وإرسـاء الأمن، ويعزز في الوقت نفسـه التعاون والتنسـيق بين الجانبين. ويعتقد الجانب القبرصـي التركي كذلك أن هذه الآلية ينبغي ألا تقتصـر على الاتصالات العسكرية وحدها وإنما أن تمتد لتشمل مجالات أخرى متفق عليها.